

«منتدى مخاطر التشغيل في الاقتصاد الرقمي»: مكافحة الجريمة الإلكترونية

المسؤول لشبكة الإنترنت، فقد تدعم الهيئة بشكل كامل عملية نشر التوعية نظراً لأهميتها في الحماية ومساهمتها في خلق مجتمع مثقف ملم بجميع المخاطر التي قد تواجه متصفح شبكة الإنترنت وتتنافر أمامه جميع الأدوات التي تخولها التحلي بالمواطنة المسؤولة».

وختم حيب الله، مؤكداً أن «التوعية ووضع خطة اعلامية من الوسائل الأكثر تأثيراً، الهدف منها التأثير على اللبنانيين ودفعهم للتصرف بمسؤولية في الفضاء السيبراني عبر اللجوء إلى وسائل التواصل أو الإعلام الاجتماعي واطلاق حملة اعلانية تلفزيونية بهدف نشر التوعية وفتح أبواب النقاش حول هذا الموضوع في المجتمع اللبناني».

وعرض مدير جودة الخدمة والموافقة على معدات الاتصالات والمقاييس في وحدة تكنولوجيا الاتصالات في الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان سعيد حيدر «لتركيزات حماية الفضاء السيبراني اللبناني ومشروع انشاء مركز لاستجابة لحوادث الكمبيوتر».

وأخيراً تم تقديم لمحة عن مشروع الفريق اللبناني الوطني للاستجابة لحوادث الكمبيوتر والمراحل التي وصل إليها والمعوقات التي ما تزال تعترض تنفيذها كاملاً.

وأشار إلى أن «لبنان يحاول الاستفادة من خبرات الدولة التي تخوض الحروب المصارف اليها اعلاه، وبالتالي انشئت وحدات متخصصة في اكثر من قطاع عام تعمل على مكافحة الجريمة الإلكترونية ومعاينة مرتكبيها. إلا أن ما يعيق فعالية هذه الاجهزة هو فتوة القوانين التي ترعى هذه الاعمال وروح الابتكار التي يتمتع بها من يقوم بهذه الاعمال فضلاً عن نشر المعلومات ومواظبة الفرد على البحث عن طرق جديدة للحصول على المعلومات تمهيداً لنشرها».

أما المدير التنفيذي للهيئة النازمة للاتصالات عماد حيب الله، فقد أشار إلى «أن الاتحاد الدولي للاتصالات قد حدد أبرز المخاطر التي تواجه مستخدمي خدمات الإنترنت»، مشيراً إلى أن «الاتحاد أعد مع الاتحاد الأوروبي توصيات وسياسات عديدة للوقاية من هذه المخاطر أهمها: نشر التوعية، تحفيز الاستخدام المسؤول للإنترنت، تحديد المخاطر ومكامن الضعف إضافة إلى اعداد ميثاق خاص بالتعاون مع الهيئات المنظمة والخبراء في هذا المجال».

وعدد حيب الله بعض نشاطات الهيئة، وقال «انها تعنى بحماية حقوق مستهلكي خدمات قطاع الاتصالات وتحفيز الاستخدام

المختصة ضمن القوانين المرعية الاجراء».

من جهته، قال المدير العام لوزارة العدل عمر الناطور «تواجه في مجتمعاتنا اليوم العديد من الإخطار والمشاكل التي تنشأ بشكل تلقائي مع التطور الحضاري والتقتني. دخلت المعلوماتية عالمنا دون اي قيد ما أدى إلى تفشي الجريمة الإلكترونية بشكل ملحوظ، وجب في هذه الحالة سن القوانين التي ترغم المجرمين على التزام حدودهم، ولكننا وجدنا أن عائقاً يواجه هذه القوانين تتمثل بالتطبيق الفعلي والفعال لهذه القوانين، كونها مستجدة وحديثة لجرائم غير معهودة وليست كغيرها من الجرائم، فكان من اهم خطوات تطبيق هذه القوانين هو توعية الناس بالجرائم الإلكترونية».

وأضاف «دق ناقوس الخطر بحيث أن المعلومات المتوافرة بقيت دون حراسة او قيد، فظهرت الجرائم الإلكترونية التي أتت لتثبته المجتمعات على عظيم خطرها، حيث أن مجالها توسع وظهر محتزفوها يسرقون ويخربون ما أدى بالمجتمعات إلى الاقرار بوجوب اخذ موقف صارم تجاههم واللجوء السريع إلى ايجاد الحلول، التي كان جوهرها هو معرفة ماهية الجريمة الإلكترونية والغرض منها ومعرفة صورها وكيفية الوقاية منها ومن اصحابها».

عقدت شركة «داتا اند انفسمنت كونسلت لبيانون» بالتعاون مع الهيئة النازمة للاتصالات مؤتمرها الدوري عن «المخاطر التشغيلية للاقتصاد الرقمي ومحاذير الأمن السيبراني»، في فندق الكراون بلازا، بحضور حشد من المتخصصين في القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات وهيئات من المجتمع المدني.

استهل المؤتمر بكلمة افتتاح لمدير عام «داتا اند انفسمنت» معن البرازي، أشار فيها إلى «تعاظم حالات الجريمة الإلكترونية كما ونوعاً وازدياد حالات الكره الاجتماعي عوضاً عن التواصل الاجتماعي عقب كل حادثة أمنية او سياسية او معيشية تحصل في البلاد، وأكد أن الجريمة الإلكترونية أضحت تأخذ اشكالا متعددة ومظاهر «مغلقة»، وقال: «أن العناية الإلهية وخبرة المصارف اللبنانية استطاعت ان تنفذ الحسابات المصرفية مؤخرًا من خطر فيروس «غوس» الذي ضرب المنطقة اوائل العام».

وأعلن «أن الشركات اللبنانية الكبرى لا تملك خطة بديلة لأي عملية قرصنة سيبرانية»، لافتاً إلى «أن تشابك الصلاحيات بين اجهزة الرقابة ولا سيما الامنية والإدارية منها قد أدى في الآونة الأخيرة إلى ازدياد حالات الغمغ للحريات عوضاً عن تنظيمها وتحديد صلاحيات الاجهزة